CD/1596
29 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح تحيل بها نص الإعلان المتعلق بالمبادئ التي توجه العلاقات فيما بين الدول أعضاء مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا

تهدي البعثة الدائمة لجمهورة كازاخستان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح وتتشرف بأن تحيل نص الإعلان المتعلق بالمبادئ التي توجه العلاقات فيما بين الدول أعضاء مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا وتتشرف بأن تطلب تعميمه على الدول الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

الإعلان المتعلق بالمبادئ التي توجه العلاقات فيما بين الدول أعضاء مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا

إن الدول أعضاء مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا،

إذ تؤكد من جديد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم التمحدة ومبادئه؛

وإذ تضع في اعتبارها الرغبة المتزايدة لشعوبها في أن تعيش في جو من السلم والصداقة والتفاهم وحسن الجوار والتعاون؛

وإذ تؤكد من جديد هدفها المتمثل في تشجيع قيام علاقات أفضل فيما بينها وفي تأمين ظروف يمكن فيها لشعوبها أن تعيش في سلم حقيقي ودائم وخال من أي تهديد لأمنها؛

وإذ تشدد على أهمية إدارة العلاقات فيما بين الدول استناداً إلى مبدأ المساواة في السادة فضلاً عن ميثاق الأمم المتحدة واالقانون الدولي؛

وإذ تسلّم بأن الأساس القانوني الدولي لأنشطة مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا هو ميثاق الأمم التمحدة والقانون الدولي؛

وإذ تحترم الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتفق مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي؛

وإذ تضع في اعتبارها أن وجود تفاهم أفضل وعلاقات أوثق فيما بينها في جميع الميادين وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي سيكون مفيداً لتعزيز السلم والاستقرار والأمن في آسيا؛

وإذ تولي الاهتمام الواجب لمنع وقوع خلافات ونزاعات ولتسويتها السلمية؛

وإذ تؤكد من جديد أن تنوع الخصائص والتقاليد والثقافات والقيم الوطنية للدول الآسيوية لا يشكل عاملاً من عوامل علاقاتها مسبّباً للخلاف وإنما عاملاً قيّما للإثراء على نحو متبادل؛

وإذ تشدد على أهمية التسامح في العلاقات الدولية والدور الكبير للحوار كوسيلة للتوصل إلى التفاهم وللقضاء على التهديدات الموجهة إلى السلم ولتعزيز التفاعل والتبادل بين الحضارات؛

وإذ تؤكد من جديد أيضاً عزمها على أن تستكشف، آخذة في الاعتبار تماماً فردية وتنوع مواقفها وآرائها، إمكانيات توحيد جهودها لتعزيز الثقة والتعاون من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتها والعالم بأسره؛

وإذ تدرك أهمية عدم تجزئة الأمن في آسيا وتعرب عن صدق عزمها على تكثيف جهودها المشتركة في هذا الاتجاه بغية مقاومة التحديات والتهديدات التي تواجه السلم والأمن والاستقرار في آسيا؛

وإذ تشدد على أهمية تدابير بناء الثقة التي تسهم في صون السلم وتعزيز الأمن؛

وإذ تسلّم بالصلة الوثيقة القائمة بين السلم والأمن والتنمية في آسيا وفي العالم ككل وتدرك ضرورة أن تسهم كل دولة عضو في تعزيز السلم والأمن العالميين وتعزيز الحقوق الأساسية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والرفاه لجميع الشعوب؛

وإذ تدرك مسؤوليتها عن تهيئة مستقبل سلمي ومزدهر لشعوبها؛

وإذ تؤكد من جديد التزامها بإقامة علاقات كاملة وعادلة ودائمة مبنية على السلام، والانفتاح، والثقة المتبادلة، والأمن، والاستقرار، والتعاون في آسيا عن طريق إزالة التوترات، والسعي إلى التسوية السلمية للخلافات؛

وإذ تدرك أهمية الإزالة الشاملة لجميع أسلحة التدمير الشامل، والمعالجة الفعالة لتكديس الأسلحة التقليدية المزعزع للاستقرار، كوسيلة ترمي إلى تحقيق سلام شامل ودائم ومستقر في آسيا؛

وإذ ترحب بالمبادرات والترتيبات الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار والأمن والتعاون في آسيا؛

تعلن عزمها على أن تحترم وأن تضع موضع التطبيق في علاقاتها مع بعضها البعض، بصرف النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وعن حجمها، وموقعها الجغرافي، ومستوى تنميتها الاقتصادية أيضاً، المبادئ التالية، التي تكتسي أهمية رئيسية والتي توجه علاقاتها:

أولاً – المساواة في السيادة، احترام الحقوق المتأصلة في السيادة

تحترم الدول الأعضاء المساواة في السيادة والفردية لكل منها وكذلك جميع الحقوق المتأصلة والمشمولة في سيادتها، بما في ذلك على وجه الخصوص حق كل دولة في المساواة القانونية، والسلامة الإقليمية، والحرية،

والاستقلال السياسي. وتحترم أيضاً حق كل منها في أن تختار وتضع بحرية نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وكذلك حقها في تحديد قوانينها ولوائحها الإدارية.

ووفقاً لإطار القانون الدولي وبروح هذا الإعلان، تتمتع جميع الدول الأعضاء بالمساواة في الحقوق والواجبات. وتحترم حق كل منها في أن تحدد وتدير حسب رغبتها علاقاتها مع الدول الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك الحق في الحياد. وبالتالي، تبني الدول الأعضاء علاقاتها على أساس المنفعة والاحترام المتبادلين.

ثانياً – الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها

تمتنع الدول الأعضاء في علاقاتها عن التهديد المباشر أو غير المباشر باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، أو أي طريقة أخرى لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وهذا الإعلان. ولا يجوز التذرع بأي اعتبارات لتبرير اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بما يخالف هذا المبدأ.

لا يجوز استخدام التهديد باستعمال القوة أو استعمالها كوسيلة لتسوية خلافات، أو مسائل يحتمل أن تثير خلافات بينها.

ومع ذلك، ففي حالة وقوع أي عدوان وانتهاك للسيادة، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي لدولة عضو، يحتفظ البلد الذي يتعرّض للعدوان بحقه في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ثالثاً – السلامة الإقليمية للدول الأعضاء

تحترم الدول الأعضاء السلامة الإقليمية لكل منها. وتعترف بعدم جواز انتهاك حدود الدول، ومن ثم، تمتنع في الوقت الحالي وفي المستقبل عن أي محاولة لانتهاك هذه الحدود.

وتمتنع الدول الأعضاء بالمثل عن جعل إقليم كل منها محل احتلال عسكري أو استعمال آخر مباشر أو غير مباشر للقوة خلافاً للقانون الدولي، أو محل استيلاء عن طريق تدابير من هذا القبيل أو التهديد بتنفيذها. ولا يجوز الاعتراف بمشروعية مثل هذا الاحتلال أو الاستيلاء.

رابعاً – التسوية السلمية للخلافات

تؤكد الدول الأعضاء من جديد التزامها بتأييد المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكذلك الوسائل المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة للتسوية السلمية للخلافات، وبالدفاع عن هذه المبادئ والوسائل.

وتقوم الأطراف في أي خلاف على الفور بإجراء اتصال والتفاوض لمنع اندلاع نزاع ولتسوية الخلاف وفقاً للمبادئ المكرسة في هذا الإعلان وفي ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أيضاً. وتمتنع الدول الأعضاء الأطراف في خلاف وكذلك الدول الأعضاء الأخرى، عن القيام بأي أعمال يمكن أن تزيد خطورة الحالة.

خامساً – عدم التدخل في الشؤون الداخلية

تمتنع الدول الأعضاء عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو أخرى.

وتمتنع بناء على ذلك عن أي شكل من أشكال التدخل المسلح أو التهديد بمثل هذا التدخل ضد دولة عضو أخرى.

وتمتنع بالمثل في كافة الظروف عن القيام بأي عمل من أعمال التدخل العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو أي شكل آخر من أشكال التدخل كوسيلة لحل المشاكل السياسية بينها، أو عمل يرمي إلى أن تُخضع لمصالحها الذاتية بممارسة دولة عضو أخرى لحقوقها الأصيلة في سيادتها، وبالتالي، أن تحقق مزايا من أي نوع.

وبناء على ذلك، تمتنع الدول الأعضاء عن توفير المساعدة المباشرة أو غير المباشرة للأنشطة الإرهابية بجميع أشكالها، أو للأنشطة المدمرة أو الأنشطة الأخرى التي ترمي إلى قلب نظام الدولة في دولة عضو أخرى أو تقويض السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء الأخرى.

وتكرر عزمها على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل مقاومة جميع مصادر الإرهاب والقضاء عليها. وفي هذا الصدد، تشدد على أهمية مشاركة جميع الدول في هذا التعاون.

ولا يجوز للدول الأعضاء أن تدعم، في إقليم دولة عضو أخرى، أي حركات وكيانات انفصالية، إذا نشأت مثل هذه الحركات أو الكيانات، لا يجوز أن تقيم معها علاقات سياسية واقتصادية وأنواعاً أخرى من العلاقات، ولا أن تسمح باستخدام أقاليم واتصالات الدول الأعضاء من قبل الحركات والكيانات المذكورة أعلاه، ولا أن تقدم إليها أي نوع من أنواع المساعدة الاقتصادية والمالية وغيرها.

وتؤكد من جديد حق الشعب الذي يعيش تحت وطأة الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيره وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

سادساً نزع السلاح وتحديد الأسلحة

تشدد الدول الأعضاء على أن تعزيز الأمن في آسيا ينبغي تحقيقه من خلال تعاون جميع الدول لصالح السلام والاستقرار والرفاه وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي اعتماد نهج شامل وغير تمييزي ومتوازن إزاء الأمن العالمي.

وتؤكد الدول الأعضاء من جديد التزامها بهدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة فعالة.

وتسلم بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة أمور لا بد منها لتحقيق هدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار في آسيا والعالم بكامله. وهي بالتالي، تسعى إلى وضع تدابير ملائمة في هذه الميادين.

وتتعهد الدول الأعضاء بدعم الجهود الرامية إلى الإزالة الشاملة لجميع أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي، تلتزم بزيادة التعاون لمنع تكاثر جميع هذه الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، التي تشكل خطراً خاصاً على السلم والأمن الدوليين. وتشدد الدول الأعضاء أيضاً على ضرورة تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في وقت مبكر.

وتؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في آسيا على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول المعنية في المنطقة وفقاً لأحكام الوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

وتؤكد الدول الأعضاء من جديد إيمانها بضرورة تأمين الأمن بأدنى مستوى من التسلح والقوات العسكرية. وتسلم بضرورة كبح تكديس الأسلحة التقليدية المفرط والمزعزع للاستقرار.

وتشدد الدول الأعضاء على أن أي ترتيبات عسكرية ثنائية أو متعددة الأطراف ينبغي أن لا تكون موجهة إلى أي طرف ثالث، ولا أن تقوّض أمن دول أخرى أو توجد تهديدات لهذا الأمن.

سابعاً – التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

تعزز الدول الأعضاء عملية المشاورات السياسية وتنمي التعاون القائم على المصالح المتبادلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية والإعلامية والعلمية والثقافية مع كل دولة عضو تقدم مساهمتها في ظروف المساواة التامة.

وتؤكد الدول الأعضاء حق جميع الدول غير القابل للتصرف في أن تطور وتطبق وتستخدم العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية التي تستهدف التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتشدد الدول الأعضاء على أن التعاون التجاري والاقتصادي على أساس من المساواة والفائدة المتبادلة وعدم التمييز يشكل عنصراً أساسياً في علاقاتها ووسيلة لبناء قارة آسيوية مزدهرة. وتبذل الجهود لوضع تدابير وسياسات ملائمة لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، بما في ذلك، استناداً إلى الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، توفير مرافق العبور والنقل والاتصالات اللازمة وإقامة اتصالات مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وتشدد على أهمية إعمال الحقوق الاقتصادية والثقافية فضلاً عن الحق في التنمية.

وتشدد الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحسين التعاون في ميادين اجتماعية مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات، وإساءة استعمال المخدرات والجريمة المنظمة؛ وإيجاد حلول لمشاكل اللاجئين، والرعاية الصحية، والإغاثة في حالة الكوارث.

وتسلم الدول الأعضاء بالطابع الفريد لثقافات الشعوب الآسيوية وتنوعها وبالإسهام الذي تستطيع أن تقدمه في التغلب على الاختلافات الماضية. وتشدد على عزمها على أن تبذل قصارى جهودها من أجل انتصار الحرية وحماية وتعزيز تراثها الثقافي والروحي بكل ثرائه وتنوعه. وتبذل جهوداً خاصة لتعزيز تفاهم متبادل أفضل ولتحسين التبادل الثقافي فيما بينها والتعاون في ميداني التعليم والسياحة.

وتولي الدول الأعضاء الاهتمام لإيجاد ضمانات مادية وقانونية وسياسية واقتصادية وغير ذلك من الضمانات التي سوف تيسر تهيئة الظروف لتحقيق السلم والانسجام والتفاهم المتبادل والاستقرار في الحيّز الجغرافي لمؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا.

ثامناً – حقوق الإنسان والحريات الأساسية

إن الدول الأعضاء، إذ هي ملتزمة بالعمل وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد من جديد، في هذا السياق، التزاماتها باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد بصرف النظر عن عرقهم ونوع جنسهم ودينهم. وتؤمن بأن احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية تسهم في الاستقرار والسلم السياسيين والاجتماعيين، وفي إغناء التراث الثقافي والروحي للمجتمع ككل، وفي التفاهم المتبادل والعلاقات الودية بين شعوبها.

وتولي الدول الأعضاء أهمية كبيرة لمبدأ عدم تجزئة جميع حقوق الإنسان، وفي هذا السياق، تشدد على أهمية إعمال جميع أوجه هذا المبدأ.

* * *

تشدد الدول الأعضاء على أنه، أثناء مواصلة تطوير مواقفها، يمكن استكمال هذا الإعلان بمبادئ جديدة للتعاون الدولي تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

– – – – –